

دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2003-2018)

An analytical study of the reality of foreign direct investment in Arab countries during 2003-2018

د. بن معتوق صابر^{1*} ، ط.د. بوشول بلال² ، بن اعمارة الطاهر³

¹ جامعة برج بوعريش (الجزائر)

² جامعة صفاقس (تونس)

³ جامعة ورقلة / الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2003-2018)، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية يبقى ضئيلاً مقارنة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، إضافةً إلى تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول العربية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه يجب على الدول العربية تحسين مناخ الاستثمار من خلال التشخيص الدقيق والتخطيط السليم لبيئة الاستثمار، والترويج الفعال لجذب واستقطاب المستثمرين، وإعطاء نوعاً من المرونة للسياسات والإجراءات الخاصة بالاستثمار.

الكلمات المفتاح: استثمار أجنبي مباشر، مناخ الاستثمار، شركات متعددة الجنسيات، مشاريع استثمارية عربية بينية، دول عربية.

تصنيف JEL: F20 ؛ F21.

Abstract: This study aims to investigate the reality of foreign direct investment in the Arab countries during the period (2003 - 2018), especially in light of the current global economic changes. foreign direct investment to Arab countries remains small compared to the flow of foreign direct investment globally, in addition to the concentration of foreign direct investment in a limited number of Arab countries. The study also found that Arab countries should improve the investment climate through careful diagnosis and sound planning of the investment environment, effectively promote attracting investors, and give flexibility to investment policies and procedures.

Keywords: foreign direct investment, Investment climate, Multinational companies, Inter-Arab investment projects, Arab countries.

Jel Classification Codes : F20 ; F21.

I- تمهيد :

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الدول، وذلك من خلال المساهمة في الرفع من مستوى الإنتاجية وعصرنة تجهيزات الإنتاج ونقل التكنولوجيا التي تستفيد منها المؤسسات المحلية، وزيادة مناصب العمل، إضافة إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات في الدول المضيفة، ولذلك زاد اهتمام معظم الدول في العالم باستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وضع إجراءات وسياسات عديدة لتحسين مناخها الاستثماري والرفع من مستوى جاذبيتها لهذه الاستثمارات.

والدول العربية كغيرها من دول العالم تدرك مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، من خلال توفير فرص العمل للأيدي العاملة المحلية وتطوير البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، إضافة إلى جلب الصناعات المتطورة والمهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية، ولهذا أصبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية للدول العربية، وفي ظل التنافس الكبير على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تواصل الدول العربية العمل تحسين وتطوير مناخ وبيئة الاستثمار، ودعم الاستثمار العربي البيئي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

- فيما تتمثل مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

- ما هي أهم متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها نطلق من الفرضيات التالية:

- تشمل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر محددات جزئية تتمثل في الإنتاج، المخاطر السياسية والاقتصادية والعمالة الرخيصة، ومحددات أخرى كلية تتمثل في البنية التحتية، حجم السوق، رأس المال البشري، درجة الانفتاح على العالم الخارجي، سعر الصرف، الخواطر الضريبية، الاستقرار السياسي، السياسات النقدية، الناتج المحلي الإجمالي.

- تتمثل مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المناخ الاقتصادي والسياسي والأمني، والمناخ القانوني والاجتماعي والثقافي، إضافة إلى المناخ الإداري.

- من أهم متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية نجد التشخيص الدقيق والتخطيط السليم لبيئة ومناخ الاستثمار، والترويج الفعال لجذب واستقطاب المستثمرين ومرونة السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، من خلال دراسة وتحليل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الدول العربية، وإبراز أهم متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

- التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مكوناته ؛

- التعرف على مكانة الدول العربية عالمياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق العوائد منها؛

- التعرف على حجم المشاريع الاستثمارية العربية البينية؟.

- توضيح أهم متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

منهج الدراسة: حتى تتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

محاور الدراسة:

- مقدمة؛

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المحور الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المحور الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؛

- خاتمة.

II - مدخل مفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قُدمت للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو شراء أو تملك أصول خارجية في شركات عاملة في الدول النامية وتدفق الموارد المالية إلى تلك الدول بهدف توفير رؤوس الأموال والخبرات والمهارات ونقل التكنولوجيا أو المساهمة فيها، والتملك هو تملك أصول مادية ملموسة، مما يعطي المستثمر حق المشاركة في الشركة¹.

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن كل المشاريع التي يقوم المستثمرون الأجانب بإنشائها وتملكها، أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر باستقرار كبير، وغالباً ما يتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بهدف التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية².

- يُعرف كل من صندوق النقد الدولي FMI ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة أو منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، وتملك المستثمر الأجنبي لحصة في رأس مال الشركة في البلد المضيف تساوي أو تفوق 10% من القوة التصويتية³.

بناءً على ما سبق يمكن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني امتلاك جزء من رأس مال الشركة مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة، أو يتضمن إنشاء شركات جديدة ويقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك كل أسهمها وإدارتها ومراقبتها وتنفيذ العمل بها، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية من خلال شراء الأصول المالية المختلفة (أسهم وسندات) بهدف تحقيق هدف معين من العائد دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسسات أو الهيئات التي تصدر هذه الأصول.

ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك

يعتبر الاستثمار المشترك أحد مشاريع الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصورة دائمة، كما يعرف على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، بحيث يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.⁴

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعتبر هذا النوع مكن الاستثمار الأكثر تفضيلاً من طرف الشركات متعددة الجنسيات لعدة أسباب، من بينها أنه يسمح لها بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.⁵

3- الاستثمار في المناطق الحرة

يعتبر الاستثمار في المناطق الحرة نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين، وفي إطار تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف بهدف التوصل على اتفاقية دولية تتيح طرفاً ومناخاً أفضل لإيجاد بيئة مناسبة للمستثمرين في الدول المضيفة، وتقوم هذه الاتفاقية على تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار، وتحقيق مستويات عالية لحماية المستثمرين وتوفير آلية لتسوية وفض المنازعات، وتعد هذه الاتفاقية بمثابة أداة مهمة لدعم وتعزيز اتفاقية التجارة والاستثمار التي تمت في جولة أوروغواي.⁶

4- مشاريع أو عمليات الاندماج والتجميع

تأخذ مشاريع أو عمليات الاندماج والتجميع شكل اتفاقية بين طرفين، الطرف الأول يتمثل في الطرف الأجنبي ويتمثل الطرف الثاني في الطرف المحلي أو الوطني، ويلتزم بموجب هذه الاتفاقية الطرف الأجنبي بتوفير وتزويد الطرف المحلي بالمكونات والعناصر الضرورية بهدف دمجها وتجميعها في شكل منتج نهائي كامل.

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التمييز بين مدرستين في تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتلقية لتدفقاته، المدرسة الأولى تركز على المحددات من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الجزئية، حيث تهتم بتفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي، في حين تركز المدرسة الثانية على المحددات من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الكلية، حيث تأخذ في اعتبارها خصائص اقتصاديات الدول المتلقية للاستثمار، وفي ما يلي هذه المحددات.⁷

1- المحددات وفقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية

تعتمد النظرية الاقتصادية الجزئية على تفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هما المصدران الرئيسيان للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وتمثل الدراسات التي تمت في تلك الفترة المدرسة الأولى والتي تعتمد على مجموعة من الافتراضات التي تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر. الفرضية الأولى هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة يعد دالة في اختلاف العائد على الاستثمار بين الدول، وتعتمد هذه الفرضية على أن هدف الشركات هو تعظيم الربح، وكان هذا الافتراض السائد خلال الخمسينات نتيجة زيادة أرباح استثمارات الولايات المتحدة في الخارج عن مثيلاتها في الداخل، ولكن هذا الوضع اختلف في الستينات مما دعا إلى اختبار صحة هذه الفرضية ولكن لم يتم إثبات عدم صحتها.

الفرضية الثانية ترتبط بمخاطر الاستثمار حيث تفترض نظرية الاستثمار وجود علاقة سالبة بين الاستثمار ودرجة المخاطر الاقتصادية والسياسية، وقد اهتم بتطبيق هذه النظرية على الاستثمار الأجنبي المباشر كل من (1969) Stevens و Prachowny (1972).

هناك افتراض آخر يتعلق بالإنتاج، حيث أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للشركة وقدرتها على تسويق إنتاجها في الدول المضيفة علاقة موجبة، وقد تم تأكيد هذه الفرضية من طرف (1969) Stevens، حيث أكد على معنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي من الولايات المتحدة الأمريكية في كل من الأرجنتين، فنزويلا والبرازيل، وبين مبيعات الشركات الأمريكية في القطاع الصناعي لهذه الدول خلال الفترة (1952-1966).

من ناحية أخرى فإن إحدى المتغيرات الهامة أيضا في تحديد الاستثمار الأجنبي هو التجارة الخارجية، وفي دراسة عن الاستثمارات الأمريكية في الدول النامية أثبت (1973) Rock معنوية العلاقات بين حجم التجارة في هذه الدول وحجم الاستثمارات الأمريكية فيها، أما عن الاستقرار السياسي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر فالعلاقة بينهما سلبية. ومن المتغيرات الأخرى المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر هي العمالة الرخيصة، فقد أثبت (1975) Riedel أن انخفاض تكلفة الأجور يعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تاوان، ويكون لمستوى الأجور أكبر أثر في حالة أن يكون الاستثمار موجه إلى الصناعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة في إنتاجها، وفي الأخير نشير إلى أن هذا الاختلاف في الآراء يعود إلى أدوات التحليل المستخدمة.

2- المحددات وفقا للنظرية الاقتصادية الكلية

استندت المدرسة الثانية في تفسيرها لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النظرية الاقتصادية الكلية، فهي تقوم بتصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لأحد المنهجين التاليين:

2-1- المنهج الأول: عوامل الجذب Pull Factors

يدرس هذا المنهج العلاقة بين خصائص كل دولة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقا لهذا المنهج فقد أشار Akhter (1993) إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في البنية التحتية، حجم السوق، رأس المال البشري، مدى القرب من الأسواق الرئيسية، درجة الانفتاح على العالم الخارجي، سعر الصرف، الحوافز الضريبية، الاستقرار السياسي، السياسات النقدية، وهناك دراسات أخرى تناولت نفس المحددات مثل دراسة (2001) Paloni، (2002) Asiedu. وفي دراسة تطبيقية أخرى للمحددات طويلة الأجل في إفريقيا جنوب الصحراء قام (2002) Bende بالتمييز بين أربعة أنواع من المحددات، وهي:

- النوع الأول يتمثل في المحددات المرتبطة بجانب التكلفة؛
 - النوع الثاني يتمثل في تلك المحددات المرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال؛
 - النوع الثالث يتمثل في تلك المحددات المرتبطة بالاقتصاد الكلي؛
 - النوع الرابع يرتبط بإستراتيجية التنمية التي تتبعها الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- وقد تم إثباتها من الناحية التطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، حيث تبين أن أهم المحددات تأثيرا في الأجل الطويل هي معدل نمو السوق، سياسات التوجه نحو التصدير، تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تأتي محدّدات أخرى، مثل سعر الصرف الحقيقي، وحجم السوق مقاسا بالنتائج المحلي الإجمالي.

2-2- المنهج الثاني: عوامل الدفع Push Factors

وهي تلك العوامل التي تدفع برأس المال خارج الدولة المتقدمة نحو الدول النامية، والذي يقوم على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى دول معينة لأن العائد على الاستثمار في الدول المصدرة له أقل من العائد في الدول التي يتجه إليها. ويستند هذا المنهج على مجموعة المتغيرات التي تعبر عن الأوضاع الاقتصادية الكلية الأساسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الأجور، الميزان التجاري، عجز الموازنة... الخ.

كما تناولت الأدبيات الاقتصادية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات Multinational Enterprises، والنماذج الخاصة بنظرية التجارة الحديثة Models of the new trade theory، وفيما يلي عرض مختصر لكل من النظريتين السابقتين⁸.

- النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات

يعتبر Hymer (1960) من أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا مصطلح الشركات متعددة الجنسيات، لهذا فهو يعتبر من المؤسسين للنظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات، كما يعتبر من الأوائل الذين أشاروا إلى الشركات التي تمارس أنشطتها من خلال عدة مواقع لا تتركز في اقتصاد واحد، وأوضح أن هذه الشركات تنكبد تكاليف أكبر من تلك التكاليف التي تقع على عاتقها حين تتركز أنشطتها في اقتصاد دولة واحدة، لذلك فقد أشار إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لابد أن تتمتع بمزايا نسبية إضافية عن تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة، حتى تتمكن من التغلب على التكاليف الإضافية التي تنتج عن ممارسة أنشطتها من خلال أكثر من موقع، وتمثل هذه المزايا أساساً في وفورات اقتصاديات الحجم (economies of scale) أو تكنولوجيا الإنتاج المتطورة، كما أشار إلى مدى أهمية توافر البيئة الاستثمارية المناسبة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أشار Hymer في دراسته المذكورة إلى الدراسة التي قام بإعدادها Dunning (1958) والتي تعد في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في مجال الدراسات التي تناولت الشركات متعددة الجنسيات، حيث أنجز Dunning دراسة تحليلية عن عمليات التصنيع في الشركات الأمريكية الموجودة في المملكة المتحدة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العمالة في الشركات الأمريكية تحصل على أجور أعلى، إلا أنها تتميز بارتفاع مستوى الإنتاجية مع وجود درجة من التطوير في المنتجات الجديدة، بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى البريطانية. تبع دراسات كل من Dunning و Hymer الكثير من البحوث التطبيقية التي تم إنجازها للاستدلال على المزايا والمحددات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. في هذا المجال لاحظ Buckley and Casson (1976) أن عملية انتقال الشركات متعددة الجنسيات من دولة إلى أخرى مرتبط بالمزايا والفرص التي توفرها الدول للمستثمرين، إضافة إلى مدى أهمية توافر بعض المزايا الداخلية (Internalization Advantages) الجاذبة للاستثمار الأجنبي، مثل وجود فرص سوقية بغض النظر عن توافر العوامل الأخرى، مثل وجود فرص تصديرية أو سهولة الحصول على التراخيص، وأكد Dunning (1988) أن تلك المزايا الداخلية من المهم ربطها بكل من المزايا المتعلقة بالشركة والمزايا الخاصة بالموقع أو بالدولة الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال نموذج (Ownership, Locational, Internalization advantages) "OLI Paradigm" أو ما يسمى بالنظرية الانتقائية Eclectic theory، واستخدمت هذه النظرية بصورة واسعة من قبل الباحثين الاقتصاديين في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الشركات متعددة الجنسيات.

- نظرية التجارة الحديثة

في العقود الأخيرة اتسع مفهوم نظرية التجارة الدولية ليشمل مفهوم التجارة القائم على التنظيم الصناعي لتشكل ما يسمى بنظرية التجارة الحديثة New trade theory، وأوضح Markusen (1995) أن هذا المفهوم ساهم في زيادة إدراك مدى أهمية الاتجاه نحو التجارة بالأخذ في الاعتبار كل من عناصر العائدات المتزايدة (الوفرة) (Increasing Returns to Scale)، والمنافسة غير الكاملة، وتنوع المنتج (Product Differentiation)، من خلال نماذج الميزة النسبية للتجارة الدولية.

رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على اقتصاديات الدول النامية سواء كانت إيجابية أو كانت سلبية، ويمكن ذكر أهم هذه

الآثار فيما يلي:

1- الآثار الإيجابية

للاستثمار الأجنبي عدة آثار إيجابية على اقتصاديات الدول النامية، تتمثل فيما يلي⁹:

- تغطية العجز في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة عندما يتم استغلالها في قطاعات اقتصادية متطورة وذات تكاليف باهظة؛

- المساهمة في الرفع من مستوى الإنتاجية وتحقيق قيمة مضافة من خلال عصرنه تجهيزات الإنتاج ونقل التكنولوجيا التي تستفيد منها المؤسسات المحلية عبر عمليات الاندماج والاستحواذ مع الشركات الأجنبية، ويتوقف أثر نقل المعارف والتكنولوجيا على توفر رأس المال البشري، حيث أظهرت بعض الدراسات التطبيقية أن الأثر الإيجابي يتوقف على توفر حد أدنى من مخزون رأس المال البشري للبلدان المضيفة؛

- زيادة إيرادات الدول نتيجة لزيادة نشاط الشركات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على أرباحها؛

- زيادة مناصب الشغل في الدول النامية، حيث تفيد الإحصائيات الدولية أن عدد المناصب التي أحدثتها الاستثمارات الأجنبية من خلال فروعها في الخارج يفوق عددها في الشركات الأم في البلدان الأصلية؛

- زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وهو ما قد يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2- الآثار السلبية

للاستثمار الأجنبي عدة آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية، تتمثل فيما يلي¹⁰:

- الهيمنة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات، مما يؤدي إلى إضعاف المراكز التنافسية للمؤسسات المتواجدة في الدول المضيفة؛

- انعكاسات سلبية مختلفة على أداء موازين المدفوعات رغم إيجابية الآثار الأولية، لأن نشاط الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما يؤدي إلى زيادة واردات الدول المضيفة من مستلزمات النشاط الإنتاجي؛

- نقص تعبئة الادخار المحلي بسبب اعتماد حكومات الدول النامية على الاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية؛

- انخفاض الاستثمارات المحلية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة لجوء الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتراض المحلي؛

- زيادة البطالة بسبب اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على تقنيات إنتاج كثيفة رأس المال وقليلة العمالة، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة اقتصاديات الدول النامية؛

- توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى العمل في مجالات تكنولوجية لا تتلاءم مع طبيعة المشاريع المحلية.

III- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر :

أولاً: مفهوم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

قدمت عدة تعاريف لمناخ الاستثمار، ويمكن ذكر أهم هذه التعاريف فيما يلي:

- مناخ الاستثمار حسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة هو عبارة عن مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبياً أو إيجابياً في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية¹¹.

- مناخ الاستثمار هو عبارة عن مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية وديموقراطية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما شيده البلد من المضيف من بنى تحتية، ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازنتها ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآليته، والنظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وتوازنه، بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تكون مناخ الاستثمار وترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له¹².

بناءً على ما سبق يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية التي تُكون في مجموعها محيط أو بيئة الاستثمار، وتمتاز هذه المكونات بالتغير والتداخل، وتمثل الحوافز الواجب توفرها بيئة جاذبة لرؤوس الأموال المستثمرة.

ثانياً: مكونات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون مناخ الاستثمار من العناصر التالية¹³:

1- المناخ السياسي والأمني: هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى خفض معدلات الادخار، وبالتالي خفض معدلات الاستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطئ أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر أمناً واستقراراً.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه ديمقراطياً أو دكتاتورياً؛

- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛

- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

2- المناخ الاقتصادي: يعتبر المناخ الاقتصادي أهم مكون لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي في ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛

- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛

- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛

- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تتضمنه من تحفيزات؛

- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛

- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة؛

- مدى استقرار السياسة السعرية ومعدلات التضخم؛

- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

3- المناخ الثقافي والاجتماعي: يشمل هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛

- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة؛
- درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

4- المناخ القانوني والتشريعي: يعتبر الوضع القانوني والتشريعي من العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماما كبيرا قبل اتخاذ قرار الاستثمار، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحا في النظم القانونية بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقا سليما، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة¹⁴.

5- المناخ الإداري: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة في خلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع الاستثماري، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية¹⁵.

ثالثاً: مناخ الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدول النامية، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وزيادة قدرتها التصديرية والمساهمة في سد الفجوة المحلية بين الاستثمار والادخار، وخلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة، وقد بحث دونينغ Duning العلاقة بين الاستثمار والتنمية اعتماداً على قياس مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل، وقد صنف العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية في أربع مراحل، ويرى Duning من خلال دورة الاستثمار والتنمية أنه يمكن توقع أن تجذب دولة ما الاستثمارات الأجنبية إليها إذا تحققت النقاط التالية¹⁶:

- 1- إذا كانت غنية بالمواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية؛
- 2- إذا توفرت لديها سوق محلية واسعة؛
- 3- إذا توفرت بيئة سياسية وإطار قانوني ومؤسسي مناسب؛
- 4- إذا توفر نظام إداري رشيد؛
- 5- إذا لم تمارس الشركات الأجنبية مزايا احتكارية.

IV- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

أولاً: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العربية لعام 2018

يمكن توضيح أهم مؤشرات الاقتصاد العربي لعام 2018 في النقاط التالية¹⁷:

1- الناتج المحلي الإجمالي: واصل الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية نموه ليبلغ 2.7 تريليون دولار خلال عام 2018، مع ارتفاع معدل النمو إلى 2.8% مقارنة بـ 1.3% عام 2017، وذلك نتيجة تحس نسبي شهادته معدلات النمو في أكثر من نصف الدول بما فيها غالبية الدول المصدرة للنفط، كذلك شهدت حصة الدول العربية من الناتج العالمي نموا قدره 3.3% في عام 2018 مقارنة بـ 1.3% عام 2017.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي المستندة على العديد من المعطيات المحلية والدولية إلى احتمال ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في عام 2019 إلى 3.9% مشروط باستمرار الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الأوضاع السياسية أخذا بعين الاعتبار انخفاض طفيف متوقع لأسعار البترول لتصل إلى 60 دولار للبرميل.

2- المالية العامة: أدت الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة له أيضا بالتوازي مع الاستقرار النسبي لأسعار النفط إلى تحسن أداء الموازنات العامة في 14 دولة خلال عام 2018، مع استقرار متوسط معدل التضخم عند 6.9%.

3- المديونية الخارجية: شهدت مؤشرات المديونية الخارجية في الدول العربية استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية، حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى الـ 50% في 8 دول عربية، وذلك رغم تراجع أداء المؤشر في 10 دول عربية.

4- احتياطات الصرف: شهدت الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية ارتفاعا طفيفا، حيث وصلت إلى 1058 مليار دولار عام 2018، وذلك نتيجة التحسن النسبي لعائدات النفط وأداء الموازنات الحكومية.

5- الاستثمار الأجنبي المباشر: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حسب الاونكتاد (UNCTAD) ترجعا بنسبة 11.5% إلى 28.7 مليار دولار عام 2017 مقابل 32.4 مليار دولار عام 2016، ومثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار، و4.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار عام 2017.

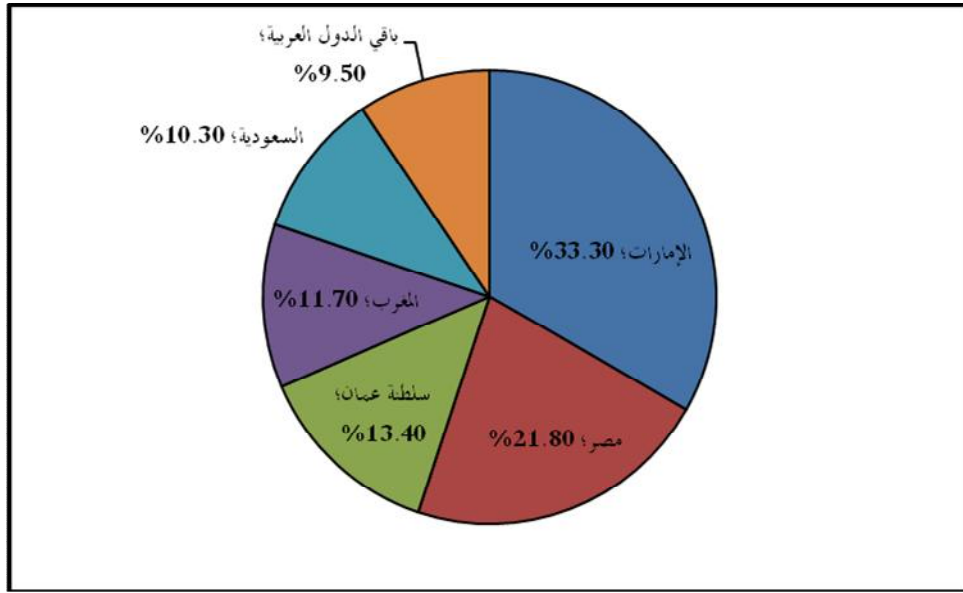
6- التجارة العربية للسلع والخدمات: حسب صندوق النقد الدولي ارتفعت حركة التجارة العربية للسلع والخدمات في عام 2018 بنسبة 12.8% إلى 2387 مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 17.4% إلى 1264 مليار دولار، مع تحسن أسعار النفط الذي لا زال يمثل أكثر من نصف الصادرات السلعية للمنطقة، كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 8.1% إلى 1122.7 مليار دولار خلال نفس الفترة.

ثانياً: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في عام 2018 ما مقداره 31.2 مليار دولار مقارنة بـ 31.3 مليار دولار عام 2017، وبانخفاض طفيف قدره 0.34%، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.4% من الإجمالي العالمي البالغ 1,297 مليار دولار، و4.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليار دولار، وخلال السنوات العشرة الأخيرة شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقرارا حول مستوى الـ 3% خلال الفترة (2008-2012) قبل أن تتراجع بداية من عام 2013 إلى 1.3%، و1.7% خلال عامي 2015 و2016، ثم إلى 2.1% عام 2017، ثم ارتفعت قليلا في عام 2018 إلى 2.4%. وقد تواصل تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية في عام 2018، حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليار دولار، وبحصة 33.3%، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 6.8 مليار دولار ونسبة 21.8%، كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 4.2 مليار دولار ونسبة 13.4% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية، ثم حل المغرب في المرتبة الرابعة بقيمة 3.6 مليار دولار ونسبة 11.7%، ثم السعودية في المرتبة الخامسة بقيمة 3.2 مليار دولار، ونسبة 10.3% من الإجمالي¹⁸.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: حصة الدول العربية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على ما سبق.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 3.4% لتبلغ 889.4 مليار دولار عام 2018، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.9% من الإجمالي العالمي البالغ 32.3 تريليون دولار عام 2018، وقد تركزت كذلك الأرصدة في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.8% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية، حيث تصدرت السعودية بقيمة 230.8 مليار دولار ونسبة 25.9%، ثم الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 140.3 مليار دولار ونسبة 15.8%، وجاءت مصر في المركز الثالث بقيمة 116.4 مليار دولار وبحصة 13.1% من الإجمالي العربي¹⁹.

ثالثاً: المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2018

لقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 635 مشروعاً جديداً عام 2018 تخص 525 شركة، وبتكلفة استثمارية تقدر بـ 51.6 مليار دولار، حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 60 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 43.2% من عائدات تلك المشاريع، كما حلت سلطنة عمان في مقدمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2018، بقيمة 19.6 مليار دولار تمثل 23.5% من الإجمالي، تلتها السعودية بقيمة 15.5 مليار دولار ونسبة 18.6%، ثم الإمارات بقيمة 14.1 مليار دولار ونسبة 16.9%، ولقد ارتفع عدد المشاريع الأجنبية المباشرة في الدول العربية من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1,325 مشروعاً عام 2008، ثم شهد اتجاهها عاملاً للهبوط مع ظهور الأزمة المالية العالمية ابتداءً من عام 2009، وبلغ 769 مشروعاً في عام 2015، ثم عاود الارتفاع إلى أن وصل إلى 876 مشروعاً عام 2018، وخلال الفترة (2003-2018) تمكنت الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من الاستثمار في نحو 14 ألف مشروع في المنطقة العربية، ونسبة 5.1% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم، والمقدرة بـ 270 ألف مشروع، كما تم تقدير التكلفة الاستثمارية الجديدة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2003-2018) بقيمة 1.2 تريليون دولار ونسبة 8.4% من الإجمالي العالمي البالغ 14.3 تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع بما يزيد عن مليوني فرصة عمل، ونسبة 5% من الإجمالي العالمي البالغ 40.2 مليون فرصة عمل²⁰.

ويمكن إبراز المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2018 في الجدول التالي:

الجدول 01: المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2018

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2018				
الدول المستقبلية	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
سلطنة عمان	57	19,635	10,897	44
السعودية	103	15,537	10,679	92
الإمارات	378	14,130	29,322	353
مصر	91	12,453	32,273	73
الجزائر	18	9,259	10,349	17
المغرب	71	4,485	15,351	66
العراق	11	2,851	1,673	8
البحرين	27	1,426	3,502	25
ليبيا	2	1,023	1,703	2
تونس	19	554	9,657	18
قطر	42	534	3,571	39
الأردن	13	387	1,233	12
الكويت	28	341	2,467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
سوريا	2	155	369	2
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
المجموع	876	83,458	134,211	701

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، الكويت، ص: 17.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عام 2018 شهد إنشاء 876 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً في الدول العربية، وتخص تلك المشاريع 701 شركة، وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 83.5 مليار دولار، حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 134.2 ألف فرصة عمل.

رابعاً: تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية

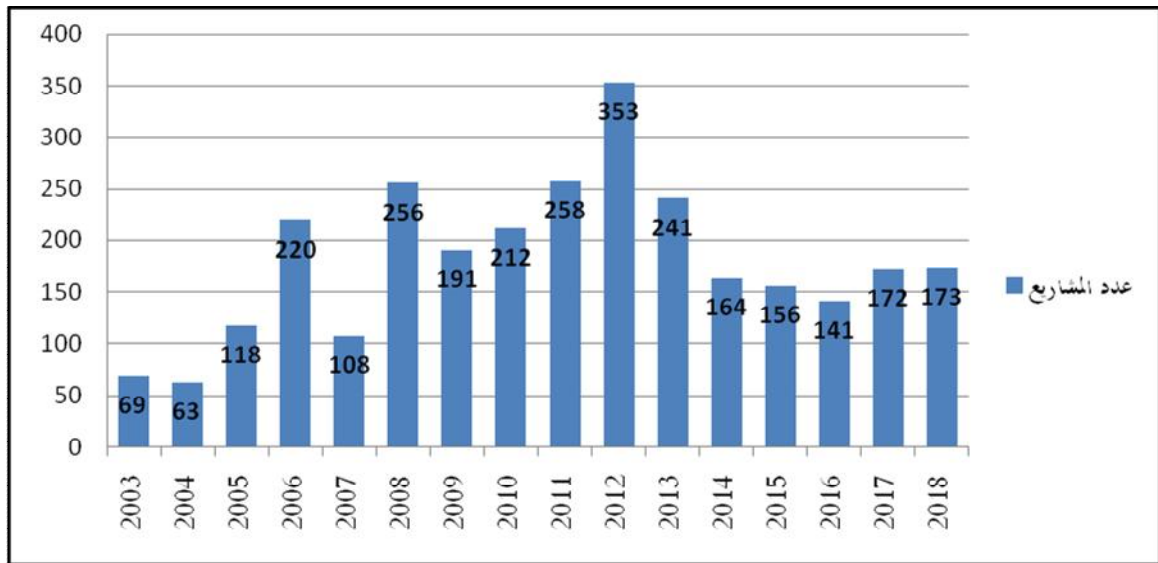
يقدر عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018) بـ 2895 مشروعاً، وحسب الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت السعودية القائمة باستحواذها على 482 مشروعاً وبنسبة 16.7% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المركز الثاني بـ 319 مشروعاً وبنسبة 11.1%، ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 301 مشروع وبحصة 10.5%، وحسب الدول المصدرة للمشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018)، حلت الإمارات في المرتبة الأولى من

خلال استحوادها على 1396 مشروعاً ونسبة 48.3% من إجمالي الدول العربية، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بـ 320 مشروعاً وبمحصنة 11.1%، ثم الكويت في المرتبة الثالثة بـ 318 مشروعاً ونسبة 11%²¹.

يعتبر قطاع العقارات أهم قطاع في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2017، بنسبة 59% من التكلفة الاستثمارية، فيما جاء قطاع الخدمات المالية في المركز الأول من حيث عدد المشاريع، حيث قدرت بـ 25 مشروعاً ونسبة تبلغ 14.9% من إجمالي عدد المشاريع المقدرة بـ 168 مشروعاً²²، أما في عام 2018 فقد جاء قطاع الخدمات المالية في المركز الأول من حيث استقطابه للمشاريع العربية البينية بنسبة 15.6% من عدد المشاريع، فيما احتل قطاع النسيج المرتبة الثانية بنسبة 13.9%.

ويمكن توضيح عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018) في الشكل الموالي:

الشكل 02: تطور عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، الكويت، ص: 20.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذباً في عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2018)، حيث قُدر عدد هذه المشاريع في عام 2003 بـ 69 مشروعاً، ثم انخفض في عام 2004 إلى 63 مشروعاً، ثم بدأ عدد المشاريع في التزايد إلى أن وصل في عام 2006 إلى 220 مشروعاً، ثم انخفض عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية في عام 2007 إلى 108 مشروعاً، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية، وسجل عدد المشاريع في عام 2008 ما مقداره 256 مشروعاً، وهذا قبل بداية ظهور نتائج الأزمة المالية العالمية التي ضربت أواصر الاقتصاد العالمي مع بداية عام 2007، ومع بداية ظهور نتائج هذا الأزمة في عام 2009 انخفض عدد المشاريع إلى 191 مشروعاً، ثم بدأ عدد المشاريع في الارتفاع تدريجياً إلى أن وصل إلى أعلى قيمة في عام 2012 بـ 353 مشروعاً، وفي عام 2013 انخفض العدد إلى 241 مشروعاً وواصل في الانخفاض إلى غاية 2016، وهذا بسبب الظروف والتوترات التي عرفتتها معظم الدول العربية، أما في عام 2018 فقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية إلى 173 مشروعاً مقارنة بـ 172 مشروعاً في عام 2017.

خامساً: متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تتمثل متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في العناصر التالية²³:

1- التشخيص الدقيق لبيئة ومناخ الاستثمار: ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بشكل عام والاستثمارات الأجنبية بشكل خاص، ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها بحسب الدول الواردة منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية؛

- قيام كل دولة عربية بتشكيل لجنة من الجهات المعنية لتحديد مكامن قوتها وضعفها على صعيد جاذبيتها للاستثمار في ضوء المنافسة الإقليمية والدولية.

2- التخطيط السليم لتحسين مناخ الاستثمار: من خلال وضع خطط واستراتيجيات لتحسين مختلف العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بمشاركة مختلف الجهات ذات الصلة، وعلى مختلف المحاور التشريعية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما ضمان تأهيل وتطوير عناصر الإنتاج الرئيسية لجذب الاستثمارات، وأهمها ما يلي:

- إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الصناعية وتوفير الأراضي المرافقة واللازمة لإنشاء المشاريع وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة؛

- إعادة هيكلة وتخطيط الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي بالتركيز على الكفاءة والتعليم الفني وتنمية القدرات البحثية والإبداع وذلك لمواجهة تحديات توفر العمالة المدربة وتدني الإنتاجية؛

- تطوير البحث العلمي ومواكبة المستجدات التكنولوجية والابتكارات العالمية وربطها بالإنتاج المحلي في مختلف المجالات؛

- تسهيل وتيسير إجراءات تمويل المشاريع من البنوك وأسواق المال المحلية أو عبر مؤسسات التمويل الخاصة والدولية عبر العالم؛

- دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتأهيلهم وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شركات محلية ودولية استثمارية في مختلف المجالات.

3- تحديد أو تقليص مخاطر الاستثمار السياسية: وذلك من خلال ما يلي:

- مواصلة الدول العربية لإقرار قوانين استثمار تلتزم بضمانات متعارف عليها للمستثمرين ضد المصادرة والتأميم والالتزام بالتعاقدات والتعهدات وغيرها، والتوسع في إبرام اتفاقيات ثنائية ودولية لحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي.. الخ؛

- تسهيل لجوء المستثمرين الأجانب إلى مؤسسات وشركات متخصصة تقدم خدمة التأمين ضد المخاطر السياسية، من خلال إبرام عقود تأمين معها تقدم لهم تعويضا عند وقوع الخطر مقابل رسوم تتراوح بين 1% و 3% من قيم استثماراتهم الفعلية المحولة من خارج الدولة المستقبلية للاستثمار.

4- الترويج الفعال لجذب المستثمرين: وذلك من خلال صياغة ووضع استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديدا وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب خصوصا الشركات متعددة الجنسيات، والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال، وكذلك قيام المستثمر الأجنبي بدور واضح وفعال في تنفيذ خطط واستراتيجيات النمو والتنمية المستدامة التي تعتمدها الحكومات في مختلف المجالات.

5- المراجعة الدورية ومرونة السياسات: وذلك من خلال ما يلي:

- قيام حكومات مختلف الدول العربية وبشكل دوري بمراجعة جاذبية بلدانها للاستثمارات في ضوء ما تتخذه الدول المنافسة من إجراءات؛

- التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للبلد ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار، وانفتاح الاقتصاد وحرية الأسواق، ومدى فعالية القوانين واحترامها، والالتزام بمعايير الحوكمة لضمان اتخاذ إجراءات وسياسات فعالة وشفافة للمستثمرين.

V- الخلاصة:

صفوة القول أن الدول العربية اتخذت عدة إجراءات وتدابير من أجل جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ذلك ظل دون المستوى المطلوب، خاصةً في ظل التطورات والتحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، كالعولمة المالية والأزمات المالية والاقتصادية العالمية والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى عدم الاستقرار الذي ميز معظم الدول العربية بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها المنطقة حالياً، لذلك يتوجب على الدول العربية العمل على تحسين بيئة ومناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات ومنافسة الدولة المتقدمة وحتى الدول النامية، وهذا في طار التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع الاستثمار العربية البينية.

- نتائج الدراسة:

بعد التطرق لمختلف جوانب هذه الورقة البحثية خلصنا إلى مجموعة من النتائج، نذكرها فيما يلي:

- 1- يأخذ انتقال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال، منها الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، الاستثمار في المناطق الحرة و مشاريع أو عمليات الاندماج والتجميع؛
- 2- تتمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المحددات الجزئية، مثل الإنتاج، المخاطر السياسية والاقتصادية والعمالة الرخيصة، والمحددات الكلية، مثل البنية التحتية، حجم السوق، رأس المال البشري، درجة الانفتاح على العالم الخارجي، سعر الصرف، الحوافز الضريبية، الاستقرار السياسي، السياسات النقدية، الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية؛
- 3- يعكس مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، والاجتماعية والثقافية، وحتى الأوضاع القانونية والإدارية والتنظيمية، والتي تشكل في مجموعها بيئة جاذبة للاستثمار أو بيئة طاردة له؛
- 4- قلة ومحدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية، حيث قدرت في عام 2018 بـ 31.2 مليار دولار مقارنة بحجم الاستثمارات المتدفقة على مستوى العالم والمقدرة بـ 1,297 مليار دولار، أي أن حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية يشكل ما نسبته 2.4% فقط من الإجمالي العالمي، كما يمثل ما نسبته 4.4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الدول النامية، والمقدر بـ 706 مليار دولار؛
- 5- تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في عدد محدود من الدول، ففي عام 2018 استحوذت كل من الإمارات ومصر وسلطنة عمان على نحو 68.5% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية؛
- 6- قلة ومحدودية عدد المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية، فخلال الفترة (2003-2018) تمكنت الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من الاستثمار في 14 000 مشروع في المنطقة العربية، ونسبة 5.1% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم، والمقدرة بـ 270 000 مشروع؛
- 7- تراجع حجم الاستثمارات العربية البينية وتركزها في قطاع العقارات وقطاع الخدمات المالية، إضافة إلى تركز الاستثمارات العربية البينية في عدد محدود من الدول، فخلال الفترة (2003-2018) تركزت الاستثمارات العربية البينية في كل من السعودية، الإمارات ومصر، وهذا حسب الدول المستقبلية للمشاريع، أما حسب الدول المصدرة للمشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال نفس الفترة فقد تركزت هذه الاستثمارات في كل من الإمارات، السعودية والكويت؛
- 8- حتى تتمكن الدول العربية من استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب عليها تحسين مناخ الاستثمار من خلال التشخيص الدقيق والتخطيط السليم لبيئة ومناخ الاستثمار، والترويج الفعال لجذب واستقطاب المستثمرين ومرونة السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تجنب أو الحد من مخاطر الاستثمار السياسية.

- الإحالات والمراجع :

1. عطا الله علي عودة (2017)، الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان- الأردن: زمزم ناشرون وموزعون، ص: 186.
2. زغدار أحمد (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، ص: 159.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2015)، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، الكويت، ص: 20.
4. سعيدي يحيى (2006-2007)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص: 65.
5. المرجع نفسه، ص: 66.
6. زغدار أحمد: مرجع سابق، ص: 161.
7. زغبة طلال (2012)، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة المسيلة، ص: 177-179.
8. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن (جوان 2017)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 6-7.
9. شريط كمال (2012)، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة حالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2010، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، جامعة المدية، ص: 264-265.
10. المرجع نفسه، ص: 266.
11. صبيحي شهناز (2016)، مناخ الاستثمار في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الحوار الفكري، 11 (12)، جامعة أدرار، ص: 178.
12. سعيدي يحيى (جوان 2009)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جامعة قسنطينة، ص: 87.
13. حوشين ابتسام، دردار نادية (2017)، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتحكيم كضمانة قانونية لجذبه، مجلة حوليات جامعة الجزائر، 31 (4)، جامعة الجزائر 1، ص: 397-398.
14. زغبة طلال : مرجع سابق، ص: 180.
15. كريمة قويدري (2010-2011)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص: 10.
16. زغدار أحمد: مرجع سابق، ص: 162.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2018)، التقرير السنوي لعام 2018، الكويت، ص: 7.
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2019)، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019، الكويت، ص: 15.
19. المرجع نفسه، ص: 15.
20. المرجع نفسه، ص: 16.
21. المرجع نفسه، ص: 19.
22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2018)، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018، الكويت، ص: 20.
23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016)، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016، الكويت، ص: 17-18.